

## جريدة 2022

داود رمال  
aborami20@hotmail.com

## نظرة استباقية إلى استحقاقات 2023 المتوارثة من الرئاسة إلى الانتخابات البلدية والنزوح والثروة النفطية

اقفل عام 2022 على مجموعة من الازمات الداخلية المرتبط بعضها بما يجري في الاقليم والعالم، كون لبنان اعتاد ان يكون مختبرا للازمات ومرتبطا بكل ملفات المنطقة، حتى استحقاقاته الدستورية المحددة بتواريخ وبسقوف زمنية، ادخلت عليها العوامل الخارجية في سياق صراع المحاور المستمر فصولا

نصاب الثلثين وانما بالنصف زائدا واحدا. كما ان تركيبة المجلس النيابي الموزعة على اقلية متعددة جعلت امكان تشكيل ائتلاف نيابي حاسم امرا صعبا، ناهيك بالطموحات والرغبات للمرشحين والقوى السياسية التي يعني كل منها النفس بايصال المرشح الذي يناسبه الى سدة الرئاسة الاولى.

منذ دخول البلاد في مرحلة خلو سدة الرئاسة بعد 31 تشرين الاول الماضي، لم تفلح كل المحاولات الداخلية في تأمين التوافق على آلية حوارية من شأنها ان تثمر اتفاقا على شخص معين ينتخب رئيسا للجمهورية. فقد برز للمرة الاولى وبشكل واضح، انقسام داخل التوجهات والتحالفات الساسية، اذ ان القوى المصنفة موالاة لم تستطع ان تجتمع على مرشح واحد، والقوى المصنفة معارضة لم تتمكن من ايصال مرشحها نتيجة عدم تكتمل كل القوى المعارضة حول المرشح الابرز، فتوزعت الاصوات على اسماء عدة فيما اقترح البعض لشعارات سياسية.

جرت محاولات للبننة الاستحقاق الرئاسي من خلال الدعوة الى حوار يجمع ممثلين عن الكتل النيابية، الا ان هذه الدعوة اصطدمت برفض من مكون اساسي الذي يرى فريق منه ان لا داعي للحوار انما المطلوب البقاء في مجلس النواب وتكرار دورات الاقتراع حتى انتخاب رئيس، بينما يرى فريق آخر ان المطلوب هو اتفاق على سلة متكاملة وعدم حصر اي حوار بانتخاب رئيس، بل ان يكون الانتخاب نتويجا لاتفاق سياسي يشمل كل القضايا الخلافية، ابرزها استكمال تطبيق دستور الطائف بنوده التي لم تنفذ بعد. هذا الاستعصاء على اللبنة قد يدفع في العام الجاري الى دخول خارجي مباشر على ملف الاستحقاق الرئاسي،



في نظرة استباقية على الملفات والاستحقاقات التي يشكل انجازها تحديا عام 2023، يتبين انها كثيرة ومتشعبة، الا ان ابرزها التالي: منذ دخول لبنان في المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية في 31 آب الماضي اي قبل شهرين من انتهاء ولاية الرئيس العماد ميشال عون، برز بشكل جلي ان هناك صعوبة تصل الى درجة الاستعصاء في انجاز هذا الاستحقاق في موعده الدستوري، نتيجة عوامل متعددة مرتبطة في اساسها بما انتهت اليه الانتخابات النيابية من تشكل مجلس نيابي لا اكثرية ثلثين فيه لأي تحالف سياسي، وهي الاكثرية الواجبة لانتخاب رئيس للجمهورية كمنصب دستوري في الدورة الاولى، ولا اكثرية عادية أيضا لأي ائتلاف نيابي من شأنها ان تؤمن انتخاب رئيس جمهورية في دورة اقتراع ثانية ضمن

كثيرة هي الاستحقاقات التي ينتظرها عام 2023، وهي متوارثة في معظمها من العام المنصرم بعد العجز عن انجازها في مواعيدها الدستورية والقانونية. بعضها يحين موعده تباعا، مما يشكل تحديا لارادة القوى السياسية المعنية في الاستجابة الى صوت الضمير الوطني، والاقلاع عن الكيديات والخلافات ذات الطابع الشخصي، وتغليب المصلحة اللبنانية العليا على ما عداها ولو لمرة واحدة لأن لبنان لم يعد يحتمل المزيد من الازمات التي تهدد قدرة مؤسساته وادارته على الصمود والاستمرار في اداء مهامها. كما ان تناسل الازمات السياسية التي تعكس مزيدا من الاختناق الاقتصادي والمالي وانهيارات متتالية على الصعيد المعيشي، صارت مبعثا على الخشية العارمة من فوضى مجتمعية تؤدي الى اخلال بالاستقرار على الصعيد العام.

هذه الموازنة الى مجلس النواب تجنبا للصرف على القاعدة الاثني عشرية وتكريسا لانتظام المالية العامة ولتجنب علامات سود على الاداء الحكومي من صندوق النقد الدولي والدول التي ابدت استعدادا لمساعدة لبنان للخروج من ازمة الاقتصادية والمالية التي تزداد قسوة وخطورة.

تحد اساسي سيواجه السلطة في لبنان، ويتمثل في انجاز استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية في الربيع المقبل، بعدما مددت ولاية المجالس البلدية والاختيارية العام الماضي لمدة سنة لتزامنها مع موعد اجراء الانتخابات النيابية، ولعدم القدرة على انجاز الاستحقاقين في الموعد ذاته، نظرا الى الظروف الاقتصادية والمالية التي تعيق تأمين كل المستلزمات من اجل اتمام الاستحقاقين في التوقيت ذاته بشكل سليم. ومن خلال استطلاع رأي القوى السياسية، وجدنا انها تنقسم حول توجيهين: الاول: يقول بربط انجاز الاستحقاق البلدي والاختياري بانجاز الاستحقاق الرئاسي، اي ان يكون انتخاب رئيس للجمهورية سابقا لانتخابات المجالس البلدية والاختيارية، وفور انتخاب رئيس يحدد موعد قريب لانجاز هذا الاستحقاق، اي اذا لم ينجز الاستحقاق الرئاسي قبل موعد الاستحقاق البلدي والاختياري فالأفضل تأجيل الاخير لحين انجاز الاول.

الثاني: يصر على اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها ورفض تأجيلها لمرة جديدة عبر تمديد ولاية هذه المجالس، وان لا رابط منطقي وعمليا بين استحقاقين لا يتشابها في المهام والادوار والمسؤوليات. يستنتج من التوجهين ان الخلاف واقع على اجراء هذه الانتخابات، مما يعني صعوبة في اجرائها ضمن مواعيدها الا اذا شهدنا انجازا للاستحقاق الرئاسي في القريب العاجل، حينها فان الرئيس الجديد سيدفع الى اجرائها كونها الانجاز الدستوري الاول في عهده.

من تداعيات خلو سدة الرئاسة والنزاع الدستوري على عمل حكومة تصريف الاعمال، هو الشغور التدريجي في مواقع ادارية وامنية ومالية حساسة، الامر الذي يحتم اتخاذ اجراءات استثنائية لتأمين استمرارية المرفق

الدستور هي اقرار مشروع قانون الموازنة العامة واحالته على مجلس النواب، فان الخلاف حول عمل الحكومة يؤثر سلبا على هذا الامر. فحكومة تصريف الاعمال الحالية امام تحد جدي لانجاز مشروع قانون الموازنة، التزاما بتعهدات لبنان امام المجتمع الدولي، لاسيما في المفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي الذي جعل من انتظام المالية العامة عبر اقرار موازنات اصلاحية ضمن المهل الدستورية، شرطا لازما لمساعدة لبنان على بدء مرحلة التعافي المالي والاقتصادي. وبما ان الحكومة كان يجب عليها اقرار مشروع الموازنة في مطلع الربع الاخير من العام المنصرم، وبعدما تجاوزت الحد الدستوري والقانوني، لا بد لها من الاسراع في اقرار وارسال

”

## الاستعصاء الداخلي في انجاز الاستحقاق الرئاسي يشترع الابواب للتدخل الخارجي

“



# DAIRY KHOURY



ويضعون الشروط تلو الاخرى من اجل منع هذه العودة، وهذا امر خطير جدا لما له من انعكاسات سلبية على لبنان، ديموغرافيا واقتصاديا وامنيا.

يوجد حاليا حوالي 3000 مخيم عشوائي على الاراضي اللبنانية، ويمكن القول اننا امام اضطراب مكاني واجتماعي حقيقي. لقد ابدت الدول الاوروبية اهتماما متزايدا بملف النازحين في لبنان، وذلك من وجهة نظر امنية، فهي تخشى ان يصبح لبنان منطلقا للهجرة نحو شواطئها، او مركزا لتخطيط اعمال ارهابية ضدها. من هنا، حاولت تركيز دعمها في اتجاه تثبيتهم في لبنان من خلال مشاريع مختلفة تعزز بقاءهم ودمجهم في المجتمع المحلي، وساهم وجود النازحين في تشكيل غطاء لنشاطات مالية هدفت الى تمويل الارهاب. لقد عمدت بعض الجمعيات والهيئات والمنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، الداعمة للمعارضة السورية، الى جمع الاموال وتحويلها بطريقة تفتقر الى الشفافية او رقابة السلطات الرسمية المحلية، مما ادى الى استفادة جهات مشبوهة منها.

صحيح ان ترسيم الحدود البحرية الجنوبية قد انجز، ولكن لهذا الترسيم مميزات لها علاقة بعمل الشركات الفائزة بدورة التراخيص الاولى التي تم تلزيمها بالوكين (4) و(9)، الامر الذي يستدعي مواكبة رسمية لبنانية حديثة لمباشرة عمليات الحفر، ومن ثم التطوير وبدء الاستخراج حيث تتحقق الكمية المناسبة اما للاستهلاك المحلي او للتصدير الخارجي او للامرين معا. لكن الهم هو اقرار قانون انشاء صندوق الاجيال المفترض ان تحفظ فيه عائدات الثروة النفطية والغازية، وعدم هدرها في مسارب ومجالات لا طائل منها، كون هذه العائدات هي من الرهانات الاساسية والاخيرة لاستنهاض لبنان من واقعه الاقتصادي والمالي المأساوي. لكن الهم ان تبقى العين مفتوحة على اداء الشركات خصوصا في البلوكات المحاذية لفلسطين المحتلة، لمنع العدو الاسرائيلي من التسلل لتنفيذ اجندته العدوانية بسرقة الثروات اللبنانية.

حاليا في لبنان، وثمة قرابة 540 الف سوري عادوا طوعا الى بلادهم منذ بدء تنفيذ خطة اعادتهم من قبل الامن العام اللبناني عام 2017. فقد تم فتح 17 مركزا للامن العام في جميع المناطق اللبنانية من اجل تنظيم هذه العودة. وكانت قوافل عودة النازحين السوريين من لبنان الى سوريا قد بدأت عام 2017، وتوقفت في نهاية عام 2019 بسبب انتشار جائحة كورونا.

ملف النازحين السوريين هو ملف وطني عربي ودولي، واعادتهم الى ارضهم واجب قومي يفترض تأديته بالسرعة الممكنة كي لا يخسروا ارضهم ويمحى تاريخهم. هذا ما يحاول الامن العام ان يقوله اولا للجانب السوري الذي لم يلق منه الا كل ترحيب ومساعدة، وثانيا للجامعة العربية، وثالثا للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بالذبح، ويا للاسف، يرفضون حتى الان عودة النازحين الى سوريا،

العام. ابرز المواقع التي ستشهد شغورا اذا لم ينتخب للجمهورية في القريب العاجل هو موقع حاكم مصرف لبنان اذ تنتهي ولاية الحاكم الحالي في تموز المقبل، مما يعني ان من سيقوم بالمهام هو النائب الاول للحاكم، الامر الذي سيدخل البلاد في سجال حول تغييب مكون معين عن موقع اساسي في هرمية الادارة اللبنانية، كما ان اي اجراء استثنائي يطاول هذا الموقع بالذات سيكون شديد الصعوبة نظرا الى ما يحوط بشخص الحاكم من اعتبارات وتحقيقات وانقسامات تجعل اي توجه يستفيد منه محل خلاف كبير جدا.

ملف النزوح السوري يبقى الملف الابرز في اولويات العام الجاري، كونه يشكل عبئا كبيرا على الواقع اللبناني بكل ابعاده وقطاعاته. علما ان لا غنى عن التواصل السياسي الرسمي بين الدولتين اللبنانية والسورية لوضع خطة صلبة لاعادة النازحين الى سوريا، بالتوازي مع استمرار عملية تنظيم الرحلات لاعادة النازحين السوريين الى بلادهم، التي ينظمها الامن العام اللبناني وفق قاعدة العودة الطوعية والامنة، من دون اجبار اي نازح على العودة. هذا قرار لبناني رسمي يسعى الامن العام من خلاله الى تخفيف العبء عن لبنان، وتمكين السوريين من العودة الى وطنهم. هناك مليونان و80 الف نازح سوري

## الحكومة امام تحدي تسيير الامور الاساسية وانجاز الموازنة

